أسباب الاختلاف والتعدد في المصطلح اللغويّ

اعداد

د/باسم يونس البديرات

أستاذ مساعد جامعة الحصن ــ أبو ظبي

إنّ المطلع على كتب اللغة بشكل عام، وعلى كتب النحو بشكل خاص يجد أنّ القدماء قد استخدموا مصطلحات مختلفة في التعبير عن الظاهرة النحويّة الواحدة، (ويقصد بالمصطلح: اللفظة، أو العبارة المعبّرة عن مفهوم أو مجموعة مفاهيم)، وقد يتجاوز الأمر ذلك فنجد أنّ هذا الاختلاف قد يكون موجوداً عند اللغويّ نفسه في تعبيره وشرحه للظاهرة النحوية، في حين نجد أنّ اللاحقين الذين عنوا بدراسة هذه الظاهرة قد انصبّ اهتمامهم على سرد هذه المصطلحات، دون الخوض في أسباب تعددها، أو الرّبط بين المصطلح والعامل الذي أوجده. ومن هنا كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو الإجابة عن هذين السؤالين:ما الأسباب التي أدّت إلى نشوء هذه الظاهرة (الاختلاف والتعدد في المصطلح اللغوي)، وما النتائج التي تمخّضت عن ذلك؟. وسعياً لتحقيق ذلك اتّخذت الدراسة من الوصف والتحليل منهجاً لها. وقد خلصت إلى أنّ من الأسباب التي أدّت إلى وجود ظاهرة التعدد والاختلاف في المصطلح اللغوي عند العرب:

ــ عدم وضوح المصطلح في أذهان النحاة الأوائل.

ــ اختلاف مصادر الثقافة، والمنهج المتّبع في الدرس اللغوي عند العرب.

مدخل:

لقد تناول بعض الدّارسين المحدثين الخلافَ النّحويّ بين المدرستين، البصرة والكوفة، ذاكرين جملة من الخلافات، من بينها الاختلافُ في المصطلح النّحويّ، ساردين مصطلحات الفريقين سرداً سريعاً، وربّما تكرّر ذلك الأمر عند معظمهم، فاللاحق ينقل عن السّابق.

ومن خلال التتبع في كتب المدارس النّحويّة، وبعض الكتب التي تحدّثت عن المصطلح اللغويّ، لا نجد سوى التّكرار، مكتفين بذكر المصطلح، أو ما يقابله عند الفريق الآخر دون تعليل أو تمحيص، أو تتبّع دقيق في نسبة المصطلح في مظان اللّغة والنحو([٧١]).

ولا نجد سبباً علّلوا به هذا التّعدد والاختلاف في المصطلح سوى لمحات بسيطة ، عَرَضتْ لها بعضُ المؤلّفات، فقد ذكر المخزومي أنّ الخلاف في المصطلح سببه اختلاف المنهج، ولم يزد على ذلك([٧٢]).وذكر شوقي ضيف أنّ تعدد المصطلحات كان لمجرّد المخالفة([٧٣]).ويرى القوزي أنّ الخلاف النّحويّ كان سبباً في تَغيّر المصطلحات وتبديلها وتعدُّدِها([٧٤]).وذكر جعفر عبابنة أنّ النحاة الكوفيين أجرأ على مخالفة المُصطلحات البصريّة، وهذه المخالفة جاءت لتُكمِل مذهبَهم النّحويّ([٧٥]).وذكر محمد خير الحلواني جملةً من أسباب الخلاف بين المدرستين (الكوفة والبصرة)، منها: المُنافسة بين علماء البلدين([٧٦]). وذكرتْ خديجة الحديثي أنّ الخلاف في المصطلحات

---

[71]- ينظر على سبيل المثال:

- شرح التحفة الوردية في علم العربية، ابن الوردي، ص٢٣٥- ٢٤٠.

- ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، ص٢٦٤.

- ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش، ص٢٤١.

- نحو القرّاء الكوفيين، خديجة مفتي، ص٣٣٩.

[72]- ينظر مدرسة الكوفة، المخزومي، ص٣٠٥.

[73]- ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٦٥- ١٧١.

[74]- ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره عوض القوزي،ص١٦٢.

[75]- ينظر مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ، جعفر عبابنة، ص١٧٧.

[76]- ينظر الخلاف النحوي،الحلواني، ص٧٣.

رُبّما كان سببه التوضيح والتّسهيل، وربّما كان لمجرّد المخالفة(٧٧). ويرى إبراهيم السّامرائي أنّ المصطلح الكوفي يختلف في دلالته عن المصطلح البصريّ(٧٨).

يتضح مما سبق أنّ اختلاف المصطلحات وتعددها هو لأجل الخلاف، فإذا استعمل البصريون مصطلحاً ما، استعمل الكوفيون مصطلحاً مخالفاً له ــ ولعلّ ذلك عائد إلى ما يسمّى بالمنافسة في الإبداع في المرحلة التي ظهرت فيها المدرستان ــ فالكوفيون كانوا مشغوفين بمخالفة البصريين، فالمصطلحات الكوفيّة ما هي إلاّ محاولات لمخالفة مدرسة البصرة، لذلك رفضها نحاة العصور التالية، وقد يكون هذا سبباً في عدم استقرار المصطلحات وتعددها.

تمثّلت الخصومة على المصطلح اللغوي بين الفريقين في ميل الكوفيين ــ وخاصة الفرّاء إلى تبديل وتغيير مصطلحات البصريين ــ فجاءت صور الخلاف في المصطلحات على النّحو الآتي(٧٩):

أ ــ ظهور مصطلحات كوفيّة لها دلالات خاصّة مقابل مصطلحات بصريّة، ومن ذلك على سبيل المثال، إطلاق الكوفيين مصطلح (شبه المفعول) على ما يسمّيه البصريون بـ(المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)، وإطلاقهم مصطلح (المحلّ) على الظرف أو المفعول فيه عند البصريين، وغيرها.

ب ــ رفض الكوفيون لبعض المصطلحات البصريّة، مثل: مصطلح فعل الأمر، وأسماء الأفعال، وعطف البيان، وغيرها.

ج ــ رفض البصريون لبعض المصطلحات الكوفيّة، مثل: الفعل الدائم، والخلاف، والتقريب، وغيرها.

77- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص٧٣.

78- ينظر المدارس النحوية أسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، ص١٣٦.

79- ينظر المصطلح النحوي، عوض القوزي، ص١٦٣ وما بعدها

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفاذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما اصطلح عليه البصريون، حتّى يفترق نحوهم ــ على الأقل ــ بعض الافتراق عن نحو البصرة، ليكون لهم مدرسة مستقلّة([٨٠]).

من خلال ما سبق نجد أنّ التّعصّب الإقليمي النّاتج عن الانقسام الجغرافيّ كان سبباً أيضاً في اختلاف المصطلحات وتعددها إلى حدّ ما، ولكن لا أميل إلى أنّ الخلاف في المصطلحات وتعددها يعود إلى هذا السبب وحده.

من هنا حاولتُ إعادة النّظر في دراسة بعض المصطلحات النّحويّة وتفسير تعددها، متحريّاً الصواب في ذلك، وما عملي هذا إلاّ محاولة بذلتها لتغيير نمط دراسة المصطلحات اللغوية والنحويّة، آملاً الخروج بشيء جديد ومفيد.

بعد استقرائي لبعض المصطلحات اللغويّة، وجدت أنّ أسباب تعدّدها ــ فضلاً عن التّعصب الإقليمي ــ يعود إلى جملة من العوامل، لعلّ من أهمها:

أولاً: مخاض المصطلح وتكوّنه

إنّ عدم وضوح المصطلح في أذهان النّحاة الأوائل، واختلاف زاوية النّظر تجاه المصطلح، وعدم قناعة واضع المصطلح بالمصطلح، ولجوئه إلى أن يبحث عن مصطلح آخر، كلّ ذلك ربّما كان سبباً في تعدّد المصطلح اللّغوي.

والناظر في كتب القدماء، مثل: معجم العين للخليل بن أحمد، وكتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفرّاء، والمقتضب للمبرّد، وغيرها، يجد أنّ المصطلحات لا تجري على وتيرة واحدة، ولا تطّرد، بمعنى أنّ المصطلحات غيرُ موحّدة، بل قد يرد للظاهرة الواحدة مصطلحان أو أكثر، لأنّ المصطلح النّحويّ لم يكن قد استقرّ بعد([٨١]).

---

[80]- ينظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ١٧١.

[81]- المصطلح النحوي في كتاب العين، صاحب أبو جناح، ص١.

وعذرنا للنحاة في ذلك، هو عدم نضوج النّحو، فأيّ علم في مرحلة النشوء والتأسيس تكون مصطلحاته متقلّبة غير مستقرّة خاضعة لسُنّة التطوّر الطبيعي للغة.

فالمصطلحات النّحويّة عندما ظهرت لم تكن أكثر من براعم يسيرة صغيرة تمثّل مقدار ما عَرَف النّحاة الأوائل من علم النّحو، ثمّ نضجت ثماره وآتت أُكُلها في القرن الثاني الهجري بعد أن نشب الخلاف واحتدم بين المدرستين، أمّا تعريف هذه المصطلحات وتحديد دلالتها بحدود جامعة مانعة، فقد تأخّر ظهورها، لهذا ظلّ المتخصصون ومصنّفو دوائر المعارف يعيدون النّظر في التعريفات القديمة، لعلّهم يكشفون عنها غلائل اللّبس، ويكملون النّقص[٨٢]. لهذا بقي المصطلح اللّغوي يتطوّر، لأنّه إرثٌ جماعيٌّ، وليس فرديّا.

والحقيقة التي لا بدّ من الاعتراف بها، هي انعدام الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض، وممثّلة للخطوة الأولى للتأليف النّحوي الذي امّحى في فترة مبكّرة، يمثّل عقبةً في سبيل تتبّع المصطلحات[٨٣].

يطالعنا كتاب سيبويه ــ الذي يعدّ الوثيقة الأولى التي وصلت إلينا، ولم يرقَ إليها الشكّ من وجهة نظر الكثير من الباحثين ــ بجملة من المصطلحات يمثّل بعضها عنوانات الأبواب الطويلة، وهذا الطول يمثّل فترة المخاض (البواكير)، تلك الفترة غير الناضجة في حياة المصطلحات.

وبسبب هذه الفترة غير الناضجة في حياة بعض المصطلحات كان يلجأ سيبويه في تقديمه لها إلى الوصف والتعبير عنها بأكثر من مصطلح، فمثلاً نجده يصف مصطلح (اسم الآلة) بقوله:" هذا باب ما عالجت به"، وشرحه بقوله:" وكلّ شيء يُعالجُ فهو

---

[82]- ينظر المفهوم النحوي في كليّات الكفوي بين المصطلح والتعريف، غازي طليمات، ص٢٦٥- ٢٦٦.

[83]- نظرات في التراث اللغوي، عبد القادر المهيري، ص١٦٦.

مكسور الأوّل". ومثّل عليه بـ(مِحْلَب، ومِنْجَل)، ولم يكتفِ بذلك بل زاد "وقد يجيء على مِفعال، نحو: مِقراض، ومِفتاح، ومِصباح"([٨٤]).

ومما نلاحظه عند سيبويه أثناء وصفه للمصطلحات أنّه لا يُخرجها عن معناها اللّغويّ، وذلك ليفهمها المُخاطب، فهو يعبّر عن مصطلح (المركّب المزجيّ) بعبارة لغويّة يُفهم منها معنى التّركيب وإنْ لم يصرّح به، يقول:" هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر، فجُعِلا اسماً واحداً "، ومثّل عليه بـ" خمسة عشر، ومعد يكرب"([٨٥]).

وقد تمتدّ فترة المخاض في حياة المصطلحات سنوات طويلة حتّى يخرج المصطلح المُعبِّر عن فكرة نحويّة ما إلى حيّز الوجود، من ذلك على سبيل المثال، مصطلح (التنازع).

عرف النّحاة الأوائل هذا الأسلوب، وكان موجوداً في أذهانهم، وإن لم يصرّحوا بمصطلحه، فنجد أنّ النحاة تحدّثوا عنه تحت مسميّات عدّة، فقد وصفه سيبويه بقوله([٨٦]):"هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"، ومثّل عليه بقوله:" ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً". فالعامل في اللفظ أحد الفعلين.

أمّا المبرّد (ت:٢٨٥هـ) فتحدّث عنه تحت عنوان "الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر"([٨٧]).

84- الكتاب، سيبويه، ج٤/ ٩٤.

85- المرجع السابق، ج٣/ ٣٧٤.

86- الكتاب، سيبويه، ج١/ ٧٣.

87- المقتضب، المبرّد، ج٣/ ١١٢.

ويتابع الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) سيبويه في تعبيره عن هذا المصطلح بقول:"باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللّذين يفعلُ كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعلُ به الآخرُ "([٨٨]).

وإذا ما انتقلنا إلى الزّمخشري (ت:٥٣٨هـ) نجده يتحدّث عن مفهوم التّنازُع في باب الفاعِل، يقول:" ومِنْ إضمار الفاعل قولُك: ضَرَبني، وضربتُ زيداً"([٨٩]).

وتحدّث عنه كذلك ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) تحت عنوان:" هذا الفصل في باب إعمال الفعلَيْن، وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن"([٩٠]).

وظلّ مصطلح (التنازع) في فترة البواكير التي استغرقها، يُعبّرُ عنه بالوصف، ويُوضّح بالأمثلة، حتّى أظهره إلى حيّز الوجود ابن مالك (ت:٧٦١هـ)، وأفرد له باباً خاصاً أسماه :" هذا باب التّنازع في العمل"([٩١]). ومنذ ذلك الحين استقرّ مصطلح (التنازع) في كتب اللّغة إلى يومنا هذا.

وعلى ما يبدو أنّ هناك مصطلحاً آخر أطلقه النّحاة على هذا الباب قبل مصطلح (التنازع)، هو مصطلح (الإعمال)، غير أنّه قليل الدّوران في كتب اللغة، فقد ذكره ابن عصفور([٩٢])، وابن هشام([٩٣]).

والخلاصة أنّ مفهوم التّنازع كان واضحاً في أذهان النّحاة الأوائل وهم يؤسسون النّحو العربي، إلاّ أنّ فترة مخاضه كانت طويلة امتدّت حتى نهاية القرن السّابع

88- شرح جمل الزّجاجي، ابن عصفور، ج١/ ٦٢٥.

89- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص٣٨.

90- شرح المفصّل، ابن يعيش، ج١/ ٧٧.

91- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢/ ١٨٦.

92- يُنظر شرح جمل الزّجاجي، ج١/ ٦٢٥.

93- ينظر أوضح المسالك، ج٢/ ١٨٦.

الهجري، حيث استفاد ابن هشام من مفاهيم النّحاة السابقين لهُ، واستطاع بفضل اطّلاعه وعلمه الواسع أنْ يُظهر هذا المصطلح إلى حيّز الوجود.

ويبدو لي كذلك أنّ مصطلح (التّنازع) جاء بهذا اللفظ بفضل نظريّة العامل التي أُحكمت في النّحو، وهذا الشيء واضح في مفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً[٩٤]، فضلاً عن الدّلالة الصّرفيّة التي يحملها بناؤه.

ومن مصطلحات سيبويه المنتمية إلى فترة المخاض، مصطلح (المُضارع) المُقابل لمصطلح (الماضي)، فالمصطلح لم يكن ناضجاً عند سيبويه، فقد ذكر أقسام الكلم في العربيّة، وعندما ذكر الفعل، قال :" وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولِمَا يَكونُ ولَمْ يقعْ، وما هو كائن لم ينقطع"[٩٥].

أراد سيبويه من عبارته السّابقة أنْ يقسّم الأفعال تقسيماً زمنيّاً، فعبّر عن المُضارع بقوله :" ولِما يَكونُ ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ ".

ثمّ نجده يذكر مصطلح (المضارع) في باب مجاري أواخر الكَلِم من العربيّة، يقول:"وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزّوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون"[٩٦]، ثمّ قال :" والنّصب في المضارع من الأفعال.... وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما ليس في الأسماء جزمٌ"[٩٧]. فاستعمال سيبويه لمصطلح (المضارع) هنا، لا يقصد به المفهوم الزّمني، وإلاّ لِمَ عبّر عنه بقوله:"لِما يكون ولمْ يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطع"، دون أنْ يجمع هذين المفهومين تحت مصطلح واحد.

94- التنازع لغة: التخاصم والتجاذب. واصطلاحا: توجيه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد.

95- الكتاب، سيبويه، ج١/ ١٢.

96- الكتاب، سيبويه، ج١/ ١٣.

97- المرجع السابق، ج١/ ١٤.

وقد يتّخذ المصطلح في فترة المخاض صوراً، منها:

أ ــ تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالِم الواحد:

ومثال ذلك مصطلح (الحال) عند سيبويه. تحدّث سيبويه عن مفهوم الحال بمسميات مختلفة، منها الحال([98])، والمفعول فيه([99])، والصفة([100])، والمفعول به([101])، والموقوع فيه([102])، والخبر([103]).

ويبدو أنّ سبب هذا التعدد عند سيبويه أنّه كان يريد تبسيط المسألة للمتعلّمين، فضلاً عن اهتمامه بالمعنى، حيث يتناول المسألة من جميع جوانبها، لذلك نجده يجمع الأشباه والنظائر في الباب الواحد، وهذا ــ في اعتقادي ــ ليس خلطاً في المنهج، وإنّما هي نظرة شموليّة للغة والنّحو تكاد تكون سمة بارزة عند الكثير من النحاة القدامى.

ولو أنعمنا النّظر في العلاقة بين مصطلح (الحال) والمصطلحات التي أطلقها سيبويه على الحال، لوجدنا هناك تشابهاً، فالمثال الذي ذكره في باب ما ينتصب فيه الخبر: (فيها عبدُ الله قائماً)، قصد بالخبر الحال، فلو حذفنا شبه الجملة (فيها) لارتفع لفظ (قائماً) وصارت (عبدُ الله قائمٌ)، فالخبر وصف، والحال وصف أيضاً.

وكذلك المفعول فيه والحال، كلٌّ منهما وصف وقع فيه فعل الفاعل، وقد علّل الزمخشري الشّبه بينهما بقوله :"شُبّه الحال بالمفعول مِنْ حيثُ إنّهما فضلة مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة، ولها بالظرف شَبه خاصّ، من حيث إنّها مفعولٌ فيها"([104]). وقد ذكر

98- الكتاب ج١/ ٤٤، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٧.

99- المرجع السابق، ج٢/ ٨٧.

100- المرجع السابق، ج٢/ ٧٧، ٨٨.

101- الكتاب، ج١/ ٣٩١.

102- المرجع السابق، ج١/ ٣٧٠.

103- المرجع السابق، ج٢/ ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٨.

104- شرح المفصل، ابن يعيش، ج١/ ٥٥.

ابن يعيش أنّها تُشبه بالأخصّ ظرف الزّمان، أنّها تُقدّر بـ(في) كما يُقدّر الظّرف، فإذا قلتَ: جاء زيدٌ راكباً، كان تقديره في حال الرّكوب، كما نقول: جاء زيدٌ اليومَ، كان التقدير: جاء زيدٌ في اليوم، وقال أيضاً:"وخُصّ الشّبهُ بظرفِ الزّمانِ، لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقلُ إلى حالٍ أُخرى، كما أنّ الزّمان مُنقضٍ لا يبقى ويَخْلُفُهُ غيرُهُ "([105]).

فالغالب أنّ سيبويه لا يتعامل مع المصطلح النّحوي بقدْر تعامله مع قضيّة العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه، لهذا كان يُطلق على الحال: المفعولَ به، وفيه، والخبرَ، والموقوعَ عليه.

والخلاصة هنا أنّ هذه المصطلحات ظلّت تخضع لسُنّة التغيير والتطوير عند النّحاة، حتّى استقرّ مصطلح الحال، وربّما كان استقراره دون غيره، لأنّه غير مزدوج الدّلالة، فالمصطلحات السّابقة التي أُطلقت على الحال كانت مزدوجة في دلالتها، فالخبر مثلاً يُطلق على ما يُسمّى بالمسند في الجملة الاسميّة، ويُطلق عند البلاغيين على الكلام الذي يحتمل الصّدق والكذب، في حين نجد مصطلح (الحال) لا يُطلق إلاّ على الحال، ومثل ذلك يمكن القول في بقيّة المصطلحات.

ب- تعدد دلالة المصطلح الواحد:

لا يمكن فهم النّصوص إذا لم نفهم دلالة المصطلح، فمُشكلة تعدد دلالة المصطلح الواحد أكثر تعقيداً من تعدد المصطلحات الدّالة على مفهوم واحد([106]). فمثلاً نجد سيبويه يُطلق مصطلح الصّفة على النّعت، والحال، والتمييز، يقول:"واعلم أنّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطّويل، ويكون هو هو وليس من اسمه، كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وَزناً، لا يكون إلاّ نصباً"([107]). فالأمثلة التي ذكرها تمثّل:

---

[105]- السابق، ج١/ ٥٥.

[106]- ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي، مصطفى الحيادرة، ص٢٨.

[107]- الكتاب، سيبويه، ج٢/ ١٢١.

النّعت، والحال، والتمييز، فالمفاهيم متصوّرة في ذهنه، ولكن المصطلح ليس ناضجاً، وعذرنا له أنّه لم يهدف إلى وضع مصطلحات بقدر اهتمامه بالمعنى، وإفهام المخاطَبين بالشّرح والتّوضيح والأمثلة، ولذا كان يلجأ إلى وصف المفهوم، والتّعبير عنه بعباراتٍ طويلة.

وهكذا كانت المصطلحات اللغويّة أجنّة في أذهان النّحاة الأوائل، وبطون مصنّفاتهم، تنتقل من طور إلى طور، فجاءت مضطربة متعددة حتّى كُتب لبعضها الحياة، وكُتب لبعضها الآخر الموت، إلاّ أنّها كانت في مرحلةٍ ما صورةً مشرقة نابضة بالحياة، فتعدد المصطلحات اللغويّة والنّحوية يُنبئ عن تطوّر اللّغة.

وهناك مصطلحات أُجهضت قبل ولادتها، أو بعبارة أدقّ ماتت عند ولادتها، من ذلك على سبيل المثال مصطلح (الموضع) الّذي يعني به سيبويه (اسم المكان)([108])، ومصطلح (الحين) الذي كان يُطلقه سيبويه على (اسم الزّمان)([109]).

ثانياً: اختلاف مصادر الثّقافة، والمنهج، والتأثّر

لقد شهدت فترة الدرس اللغوي في مراحلها الأولى انفتاحاً على ثقافات الأمم الأخرى وبالذات الثقافة اليونانيّة بحكم الترجمة ونقل العلوم اليونانيّة إلى العربيّة، مما جعل ذلك عاملاً من عوامل التطوّر المنهجي في دراسة العلوم العربيّة، وخصوصاً النحو العربي.

وقد ظهرت مناهج لغويّة متعددة، كالمعياريّة والوصفيّة في مرحلة بداية الدرس اللغوي، وهما منهجان علميان يتناولان ظواهر اللغة. فالمنهج المعياري يسعى إلى المحافظة على نمط لغوي واحد يخضع للقاعدة العامة التي تحكمه، وابتغاء ذلك وُضعتْ المعايير الزمانيّة والمكانيّة. وكانت نظريّة العامل من أبرز الأسس التي بُني عليها

---

[108]- الكتاب، سيبويه ج٤/ ٨٨.

[109]- ينظر المصطلح النحوي، عوض القوزي، ص٨٦.

التفكير النحوي في جميع الأبواب النحويّة عند أصحاب هذا الاتجاه. أمّا المنهج الوصفي فقد نحى منحى آخر إذ اتخذ من اللغة المنطوقة أساساً له، دون الأخذ بالأسس والقواعد التي اختطّها المعياريون، فاللغة عندهم ــ أصحاب المنهج الوصفي ــ واقع استعمالي لا يخضع لعقل لُغوي متمثلاً بدراسة اللغة بصورتها المنطوقة لا المكتوبة([110]). وقد كان هذا الاختلاف المنهجي في الدرس اللغوي بارز الأثر في المصطلح اللغوي المعبّر عن الظاهرة اللغويّ. ولذا يمكن أنْ نعزو سبب تعدد بعض المصطلحات واختلافها إلى اختلاف مصادر الثّقافة، والمنهج الّذي يتّبعه اللّغوي، والتّأثّر بعلوم الثّقافات الأخرى.

يعود اختلاف المنهج عند البصريين والكوفيين إلى الخُطّة التي ارتضاها كلُّ فريق، والنّهج الذي سار عليه في إرساء قواعده. ولذا لا نتّفق مع رأي بعض الباحثين الذين ذهبوا إلى أنّه لا اختلاف في المنهج عند البصريين والكوفيين، ويرون أنّه واحد، يقول حلمي خليل:" المنهج واحد، والأصول النّظريّة واحدة، ولا خلاف حول هذه الأصول"، وقال أيضاً:" هناك خلاف واضح وظاهر في المصطلحات النّحوية بين البصرة والكوفة، ولكنّ هذا الخلاف لا يؤدي إلى القول بوجود مدرسة كوفيّة مستقلّة عن النّظريّة البصريّة، فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السّطحي من النّظريّة العلميّة، وليس الجانب الأصيل"([111]). على أنّ العودة إلى بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تثبت عكس ذلك تماماً، فالخلاف لا يقتصر على المصطلح فقط، وإنّما هذا الخلاف ناجم في الأساس عن اختلاف في وجهات النّظر بالنسبة للعامل وتقديره عند كلا الطّرفين.

بالإضافة إلى أنّ ما يؤكد اختلاف منهج المدرستين هو أن الكوفيين قبلوا كلّ ما جاء عن العرب، وجعلوه أصلاً وقاسوا عليه، في حين لم يقبل البصريون كلّ ما سمعوه،

---

110 - يُنظر المستشرقون والمناهج اللغوية، إسماعيل عمايرة، ص٩٧ - ٩٩.

111- العربيّة وعلم اللغة البنيوي، حلمي خليل، ص٤٣.

فجاء منهجهم ناقصاً، لأنّهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربيّة عن الاستشهاد بكلام أهلها، فأهل هذه المناطق كانوا يتكلّمون بلهجات تختلف عن اللهجات التي عنى بها البصريون([112]). ويمكن القول إنّه ربّما استعملت ألفاظ بعض المصطلحات الكوفيّة في لهجات بعض القبائل التي أخذوا اللّغة عنها.

* أثر مصادر الثّقافة في اختيار المصطلح اللّغويّ:

تعددت الخلفيات الثقافيّة والفكريّة عند النحاة، فكان من قرّاء أهل الكوفة الفقيه، والمحدّث، والنّحوي، لذا فنحو الكوفة مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدّراسات المختلفة، وهذا واضح في كتاب معاني القرآن للفرّاء([113]).

وعلى الرغم من شغف علماء الكوفة بالقرآن وقراءاته إلاّ أنّ هذا الأمر لم يبعدهم عن النّحو، فالقراءات بالنسبة لهم رافد مهمّ للنّحو العربي، بل إنّ اهتمامهم بالدّراسات اللّغويّة والنّحويّة نشأ لخدمة النّصّ القرآني([114])، فهم يضعون الأسس النّحوية على حسب ما تقتضيه القاعدة.

ويبدو أنّ اختلاف النّحاة في المصطلحات أمرٌ أملته المناهج العلمية التي يتّبعونها، يقول المخزومي في ذلك:" وعن الخليل أخذ النّحاة الذين تلمذوا له فكرة وضع المصطلحات، وإذا افترق تلاميذه فريقين، تأثّر كلّ فريق بمنهج دراسيّ خاصّ، وكان لكلّ فريق منهما مصطلحات خاصّة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو في خصائصه"([115]).

---

[112]- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ٣١٦، ٣٦١.

[113]- المرجع السابق، ص١٦٤.

[114]- ينظر نحو القرّاء الكوفيين، خديجة المفتي، ص١٨.

[115]- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص٣٠٥.

يتبيّن لنا أنّ الثقافة لا تؤثّر في اختيار المصطلح فقط، بل يتعدّاه إلى تحديد المفهوم، فعلى الرّغم من رسوخ المصطلحات في وقت متأخّر إلاّ أنّ حدودها ظلّت "تتقلّب في أيدي النّحاة، ويغيّرونها في أثناء تقلّبها على نحو مستمرّ، وتتأثّر بثقافة واضعيها تأثّراً قويّاً، ولكنّها لم تبلغ النُّضج والاكتمال ما بلغته صياغة المصطلحات"([116]).

ويدخل في قبول المصطلحات لدى مستعمليها الثّقافة التي يتأثّرون بها وينقلون علومهم منها، فمثلاً نجد الزّمخشري يحدّ الاسم بقوله([117]):" الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران"، وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التّعريف والجرّ والتنوين والإضافة". نلمح في هذا الحدّ ميلاً إلى الفلسفة، فالزمخشري متأثّر بمنهجه المعتزليّ الفلسفيّ.

تأثّرت البصرة بالثقافات الأجنبيّة، وبالفكر اليوناني، وظهر ذلك جليّاً عند علماء المعتزلة، لذلك كان نحاتها أسرع إلى التأثّر بالمنهج الفلسفيّ، وصُبغ العقل البصريّ بالصبغة الفلسفيّة المنطقيّة، في حين نجد العقل الكوفيّ لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلاّ في حدود ضيّقة، فمنهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغويّ([118]).

ويبدو تأثّر النحويين بالمتكلّمين والفلاسفة واضحاً في أساليبهم، وحججهم، وطرق جدالهم، ومصطلحاتهم، فمثلاً نجد سيبويه في حديثه عن التمييز، يقول:" وإنّما فررتَ إلى النّصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرّفع في قولك: بِصَحيفة طينٌ خاتمُها، لأنّ الطّين اسمٌ وليس مما يوصف به، ولكنّه جوهر يضاف إليه ما كان منهُ. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه"([119]).

---

[116]- المفهوم النحوي في كليات الكفوي، غازي طليمات، ص٢٦٥- ٢٦٦.

[117]- المفصّل، الزمخشري، ص٦، وينظر: عناصر يونانيّة في الفكر اللغوي العربيّ، كيس فيرستنغ، ٢٣٢- ٢٣٧.

[118]- ينظر مدرسة البصرة، عبد الرحمن سيد، ص٨٨. والمدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص٨٨.

[119]- الكتاب، ج٢/ ١١٧.

فـ(الجوهر والعَرَض) ليسا من مصطلحات النّحويين، ولكنّهما من مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين، فالعديد من المصطلحات استعارها النّحاة العرب من الثّقافة اليونانيّة(١٢٠).

فيبدو أنّ اختلاف المناهج في تناول الدّرس اللّغوي أوجد مصطلحات لغويّة تناسب المنهج المتّبع، حيث تروق لأتباع كلّ منهج مصطلحات خاصّة بهم، قد لا تروق لأصحاب منهج آخر، فمثلاً اتّبع الكوفيون في الغالب المنهج الوصفيّ في تقعيدهم للُّغة، فراق لهم مصطلحات تتّفق مع منهجهم قد لا تروق للبصريين. من ذلك على سبيل المثال:

ـ مصطلح الجحد:

الجحدُ لغةً: إنكار الشيء مع العلم به(١٢١).

واصطلاحاً: هو نفي ما في القلب ثباتُه، واثبات ما في القلب نفيهُ، وليس بمرادف للنّفي من كلِّ وجه، فكلام النّافي يسمّى نفياً وإنْ كان صادقاً، وجحداً إنْ كان كاذباً(١٢٢). فالنّفيّ أعمّ من الجحد(١٢٣).

استعمل الكوفيون هذا المصطلح لاسيّما الفرّاء، ويعنون به ما يعنيه البصريون من مصطلح (النّفي)، وقد ذكر المخزوميّ أنّ مصطلح (النّفي) عند البصريين مقتبس من ألفاظ المتكلّمين، وكلامهم في الثبوت والثّابت، والنّفي والمنفي، وأنّ استعمال مصطلح (الجحد) عند الكوفيين يتّفق مع طريقتهم اللّغويّة(١٢٤).

120- ينظر عناصر يونانيّة في الفكر اللغوي العربي، فيرستنغ، ص٢٦٣.

121- المعجم الوسيط، ص١٠٥.

122- الكليات، الكفوي، ص٣٥٦.

123- التعريفات، الجرجاني، ص٧٧.

124- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص٣٠٩.

ـ مصطلحا المحلّ والصّفة:

وهما مصطلحان كوفيّان يقابلان مصطلح (الظّرف) عند البصريين. ويظهر أن اختيار الكوفيين لهذين المصطلحين متّفقٌ مع منهجهم الوصفيّ، ولعلّ تسميتهم كانت "باعتبار الكينونة فيه، أي أنّ الشيء قد يكون متّصفاً بالفوقيّة، والتّحتيّة، والبينيّة وهي صفةٌ له. فإنْ قلت :(هو فوقك) فقد اتّصف بالفوقيّة، و(أقبل خلفك) أي اتّصف بالخلفيّة، وهكذا"([١٢٥]).

وعدم قبول الكوفيين لمصطلح (الظرف) دلالة واضحة على عدم قبول التأثّر المنهجي بالفلسفة، وفي هذا الصدد يقول المخزومي :"ومُجافاة الكوفيين للتأثُّر بالفلسفة، ظاهرة في هذا المصطلح، فلم تعرف العربيّة كلمة (الظرف) بهذا المعنى، لأنّ الظّرف فيها هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غنيّ بالتأثير الفلسفي"([١٢٦]).

ويبدو أنّ مصطلح (الظّرف) المُستعمل في النّحو العربيّ جاء نتيجة التأثُّر بمنطق أرسطو، يقول فيرستنغ:" أمّا بالنسبة للظرف، والذي يمكن الرجوع في تأثيره لكتاب أرُسطو (angeion) ويعني (وعاء أو إناء)، فإنّ هذه الحُجّة قويّة ويصعب دحضها كدليل على أثر المنطق اليونانيّ في بدايات النّحو العربيّ.... وهذا يتضمّن ـ كما يمكن أنْ يُقال ـ وقوع الحدث فيه، تماماً مثل الإناء، وهذا هو المعنى العربيّ لكلمة ظرف"([١٢٧]).

والظرف: هو كلّ اسم من أسماء المكان أو الزّمان يُراد فيه معنى "في"، فقولنا:(صُمْتُ اليومَ، وجلستُ مكانكَ)، والتقدير: صمتُ في اليوم، وجلست في مكانك([١٢٨]).

---

[125]- معاني النحو، فاضل السامرائي، ج٢/ ١٥٣.

[126]- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص٣١٠.

[127]- عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربي، فيرستنغ ص٤٩.

[128]، أسرار العربيّة، الأنباري ص١٠٥.

وذكر أرسطو أنّ الزّمان والمكان كالوعاء للأشياء، إذ لا بدّ لكلّ شيء مخلـوقٍ أنْ يكون واقفاً في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة، فهما كالوعاء له، وهذا أصلُ تسمية النّحويين للمفعول فيه ظرفاً، أي: وعاء([129]).

ويبدو لي أنّ تسمية الكوفيين الظّرف بـ(المحل) أقرب إلى المعنى اللغويّ، والمنهج الوصفي، لأنّ الظّرف محلّ للأفعال، فهو يُشبه الأواني التي تحلّ فيها الأشياء، ولهـذا سمّى الكوفيون الظّروف (مَحالّ) لِحلول الأشياء فيها([130]).

ـ مصطلح (أشباه المفاعيل):

يُطلقه الكوفيون على ما يسمّى عند البصريين بـ (المفاعيل) متضمنة: (المفعـول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله)، وبهذا لا يعترف الكوفيون إلاّ بالمفعول به، وباقي المفاعيل مشبّهة بالمفعول([131]).

ويعلل المخزومي ذلك بقوله:" لأنّ كلّ واحدٍ منهنّ ليس بمفعول يُقابل الفاعل بحيث يكون واقعاً عليه الفعل، فشبّهوه به، لأنّه يشركه في النّصب، على نحو يكـون الفعـل واقعاً فيه، أو له، أو مَعَهُ"([132]). ويرى مصطفى جواد أنّ المفعول المطلق هو المفعول الحقيقيّ، ولا حاجة إلى القيد اللفظيّ في المفاعيل الأخرى([133]).

ويبدو أنّ تقسيم المفعول عند البصريين إلى مطلق ومقيّد بأحد القيود السابقة نـاتج عن تأثّرهم بالمناطقة والمتكلمين، لأنّ الإطلاق والتقييد من اصطلاحاتهم، أمّا المصطلح الكوفيّ فهو مُجافٍ لألفاظ الفلاسفة([134]).

---

[129]- تقويم الفكر النحويّ، على أبو المكارم، ص١٠.

[130]- أسرار العربيّة، الأنباري، ص١٠٦.

[131]- همع الهوامع، السيوطي، ج٢/ ٦.

[132]- مدرسة الكوفة، المخزومي، ص٣٠٩.

[133]- مصطفى جواد وجهوده اللغويّة، محمد البكاء، ص٢٠٧.

[134]- مدرسة الكوفة، ص٣٠٩..

ـ مصطلح الفعل الدائم:

يُطلقه الكوفيون على مصطلح (اسم الفاعل) عند البصريين، ويظهر أنّ تسمية الكوفيين مُتّفقة مع المعنى اللغوي، والمنهج الوصفي، فقد ذكر المخزومي أنّ تقسيمهم للأفعال مبنيّ على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة، فزمن الفعل الماضيّ، هو الماضيّ، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال، وزمان (الدائم) زمان عامّ مستمرّ، لا نصّ فيه على معنى أو حال، أو استقبال، وذكر أيضاً أنّ هذه التّسمية بعينها موجودة في اللغات السّاميّة، وبالأخصّ في الأكاديّة([١٣٥]).

وربّما جاءت تسميتهم هذه لأنّهم وجدوه يعمل عملَ الفعل، ووجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله من غير شرط، فسمّوه بالفعل الدائم([١٣٦]).

ويمكن القول إنّ تسمية الفريقين متّفقة مع نظريّة العامل لدى كلّ منهما، والتي كانت مسيطرة عليهم، فالبصريون رأوا أنّ اسم الفاعل يعمل تارة عمل فعله، وتارة لا يعمل، فسمّوه بهذا الاسم، في حين رأى الكوفيون أنّه يعمل عمل فعله في جميع الحالات، ومن غير شروط، لذلك أطلقوا عليه اسم (الفعل الدائم).

ـ مصطلح حروف الصّلة أو الحشو:

مصطلح كوفيّ يقابله عند البصريين مصطلح (حروف الزيادة أو الإلغاء)، وتعني هذه المصطلحات ما كان دخوله في الكلام كخروجه([١٣٧]). فالثقافة والتأثّر المنهجي واضحا الأثر في المصطلح السابق، حيث إن الكوفيين قد آثروا مصطلح (الصّلة)، وهم في هذا أكثر تأدّباً مع كلام الله عزّ وجل ـ لأنّهم أهل قراءات، ومنهجهم وصفيّ، وآثر البصريون مصطلح (الزّيادة أو الإلغاء)، نتيجة اتّباعهم المنهج المعياريّ المبني على

135- مدرسة الكوفة، ص٢٤١.

136- المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص١٦٦.

137- مدرسة البصرة، عبد الرّحمن السيّد، ص٣٤٧.

أسس فلسفيّة في تقعيد اللغة، ومعناهما أنّه لا حاجة للزائد من حيث الإعراب، فلو سقط هذا الزائد لبقي الكلام صحيحاً، فاستعمالهم جاء منصبّاً على المفاهيم النّحويّة، بمعنى أنّ الزّيادة زائدة في الإعراب والتّركيب وليس في المعنى.

١- ثالثاً: أثر الفكر النّحويّ في تعدد المصطلح

كان النّحويّ يجتهد في فهم العبارة العربيّة، فهماً قد يختلف من نحويّ إلى آخر، بقدر ما يمتلك من حسّ لغويّ ونفاذ ذهنيّ(١٣٨). ومع ذلك لم يكن بابُ الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه، يقول ابن جنيّ:" للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْوِ بنصٍّ أو ينتهك حُرْمَةَ شرعٍ"(١٣٩).

ولعلّ تعدّد بعض المصطلحات اللُّغويّة والنحويّة كان بسبب طبيعة النّحو الاجتهاديّة، حيث أفادت المصطلحات من خصومة النّحاة في الفريقين، إذ نظر كلُّ فريق إلى مصطلحات سيبويه نظرة الناقد(١٤٠). فالخلاف في المصطلح النّحويّ ربّما يعود بعضه إلى اختلاف نظرة النّحويين تجاه المصطلح، أو اختلاف التّوجيه النّحوي الذي يتبنّاه علماء كلّ مدرسة(١٤١)، فقد يرى العالِم الآخر أنّ مصطلح غيره غير قادر على الوفاء بمضمونٍ ما في ذهنه، فيلجأ إلى إعمال فكره في إيجاد مصطلح بديلٍ.

ومن المرجّح أنّ اختيار المصطلح يتمّ بعد معرفة واضع المصطلح للمفهوم، أو الفكرة، فيختار له المصطلح المناسب القادر على حمل ذلك المفهوم، كما أنّ المفهوم لا يحمي المصطلح من التّغيّر، فقد يتغيّر المصطلح تبعاً لتغيّر فكر واضعه، وهذا في

138- الخلاف النحوي، محمد خير الحلواني،، ص٦٩.

139- الخصائص، ابن جني، ج١/ ١٩٠.

140- ينظر المصطلح النحوي، عوض القوزي، ص١٥٦.

141- ينظر من قضايا المصطلح اللغويّ، مصطفى الحيادرة، ص٢٤.

الاعتقاد ــ هو سبب تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد عند العالِم الواحد، ومثال ذلك ما وجدناه عند سيبويه سابقاً.

وفيما يلي بعض المصطلحات التي ربّما جاء تعددها بسبب اختلاف الفكر النّحوي بين النّحاة، منها:

ــ **مصطلح أسماء الأفعال:** مصطلح بصريّ لم يُعترف به الكوفيون.

اختلف البصريون في تحديد تسميتها، فهي عند جمهورهم أسماء للألفاظ النّائبة عن الأفعال، وأطلق عليها بعضهم أسماء لمعاني هذه الألفاظ من الأحداث والأزمنة، وسمّاها بعضهم أسماء للمصادر النّائبة عن الأفعال، أمّا الكوفيون فعدّوها أفعالاً حقيقيّة، وجعلها ابن صابر قسماً رابعاً من أقسام الكلمة، سمّاها "الخالفة"([١٤٢]).

وحُجّة البصريين أنّ هذه الألفاظ (أسماء أفعال) لا تأخذ سمات الفعل وخصائصه، ويدخلها التنوين، أمّا الكوفيون فنظروا إليها على أنّها تدلّ على الحدث المقترن بالزمن([١٤٣])، وقد انحاز كلّ من المخزومي وعبد الرحمن السيّد إلى رأي أصحاب المدرسة التي كَتَبا عنها.

وترتّب على هذا الخلاف خلافٌ في إعرابه([١٤٤]). ويبدو هنا أنّ فكرة العامل التي كانت مسيطرة عليهم هي التي دعت البصريين إلى هذه التّسمية. ومن هنا يمكن القول إنّ تسمية الكوفيين أقرب إلى المعنى المراد.

ــ **مصطلح الجحد:**

استعمل الفرّاء مصطلحي (الجحد والإقرار) مقابل (النّفي والإثبات) عند البصريين.

---

[142]- همع الهوامع، السيوطي، ج٣/ ٨٢.

[143]- المرجع السابق، ج٣/ ٨١. ومدرسة البصرة،ص٣٤٥.

[144]- ينظر المرجع السابق، ج٣/ ٨٣. ومدرسة الكوفة، ص٣٠٨.

ويبدو أنّ المعنى عندهم واحد، ولكنّ الخلاف جاء بسبب النّظر إلى المعنى المُتحصّل، وفي مقدار قوّته، فالجحد يُفيد المُبالغة في النّفي، وفي الإقرار معنًى أقوى مما يفيده الإثبات([١٤٥])، وهذا يشير إلى أنّ الفكر اللُّغويّ فيه إبراز للمعنى.

ـ مصطلح العماد:

مصطلح كوفيّ يقابل مصطلح (الفصل) عند البصريين، ويسميه بعض الكوفيين أيضاً (دعامة). تطلق هذه المصطلحات على الضّمير المرفوع المنفصل الذي يتوسّط المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، ومفعولي (ظنّ). واشترط الجمهور من النحاة فيه مطابقة ما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، والتّكلّم، والخطاب، والغيبة، والاسم الذي بعده يكون معرفة([١٤٦]).

نظر البصريون إلى المصطلح السابق باعتبار الوظيفة الشكليّة التي يؤديها الضّمير في التّركيب، وهي الفصل بين المتلازمين، في حين نظر الكوفيون إليه باعتبار ما يقدّمه للجملة، إذ يُعتمد عليه في الوصل من المبتدأ إلى الخبر([١٤٧])، كما يُعتمد عليه في الفائدة، إذ به يُتبيّن أنّ الثاني خبر لا تابع. أمّا تسميتهم إيّاه (دعامة)، لأنّه يُدعم به الكلام، أي يُقوّى به ويؤكّد، والتأكيد من فوائد مجيئه([١٤٨]).

نتائج البحث:

من خلال العرض السابق يتبيّن أنّ المنهج الوصفي كان أكثر قرباً من واقع اللغة، من حيث رصد الظواهر اللغويّة المختلفة وربطها بالاستعمال الوظيفي للغة أولاً على

---

[145]- من قضايا المصطلح اللغوي، مصطفى الحيادرة، ص٢٦.

[146]- ينظر همع الهوامع، السيوطي، ج١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨.

[147]- ينظر من قضايا المصطلح اللغويّ، مصفى الحيادرة، ص٢٦.

[148]- همع الهوامع، السيوطي، ج١/ ٢٢٧.

العكس من أصحاب المنهج المعياري الذين اهتموا بالتقعيد على حساب الاستعمال في بعض الأحيان، وبناء على ذلك فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: تعدد المصطلحات واختلافها ينبئ عن تطوّر اللغة ونموّها في فترات متلاحقة.

ثانياً: تباينت أسباب الاختلاف والتّعدد في المصطلح اللغويّ على النّحو الآتي:

أ ــ عدم وضوح المصطلح في أذهان النّحاة الأوائل، وهو ما يمكن أن نسميه مرحلة المخاض في حياة المصطلح.

ب ــ اختلاف مصادر الثّقافة، والمنهج المتّبع في الدراسة عند اللغويّ أو عند المدرسة التي يمثلها.

ج ــ الفكر النّحوي، واجتهاد النّحاة في فهم العبارة العربيّة، أمر يختلف من نحويّ إلى آخر.

ثالثاً: لقد كان لفكرة العامل وتقديره ــ التي سيطرت على النحاة القدماء ــ أثر في تعدد المصطلحات واختلافها.

رابعاً: هناك من اتّهم القدماء بشكل عام وسيبويه بشكل خاص ــ باضطراب المصطلح اللغويّ عندهم، وأرى أنّ هذا الاختلاف عائد إلى اهتمامهم بإيصال المعنى، دون النظر إلى المصطلح، إذا ما علمنا أنّ النّحو في المرحلة الأولى نحو تعليميّ وليس مختصاً وهي مرحلة تتطلّب التسهيل.

خامساً: جاءت صور الخلاف في المصطلحات بين البصريين والكوفيين على النّحو الآتي:

أ ــ ظهور مصطلحات كوفية لها دلالات خاصّة مقابل مصطلحات بصريّة.

ب ــ رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصريّة.

ج ــ رفض البصريين لبعض المصطلحات الكوفيّة.

سادساً: امتاز المصطلح اللغويّ الكوفيّ بأنّه مصطلح وصفيّ في الدّرجة الأولى، لم يقصد منه المصطلح بذاته وإنّما قُصد منه التوضيح والتفسير، ومن ذلك مصطلح (الصرف) على سبيل المثال.

سابعاً: انصبّت الدراسات في مجال المصطلح النّحوي: قديمها وحديثها على دراسة اختلاف المصطلحات دون الخوض في سبب هذا الاختلاف في كلّ مصطلح.

ثامناً: تأثّر المصطلح الكوفي بالمذاهب الفقهيّة، وربّما كان ذلك عائد إلى اهتمامهم بالقراءات أكثر من البصريين.

تاسعاً: موت بعض المصطلحات النحويّة في فترة البواكير ، ومنها مصطلح (الموضع)، ومصطلح (المحلّ).

عاشراً: توصي الدراسة بضرورة إعادة دراسة المصطلح اللغويّ ليس من جانب النّظر إلى تعدد المصطلحات بشكل عام، وإنّما الرّبط بين المصطلح اللغوي الواحد والعامل الذي أوجده.

المصادر والمراجع

ـ أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات الأنباري، مطبعة برلين.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

ـ التعريفات، علي بن محمد السيد الجرجاني، تحقيق عبد المنعم الحفنيّ، دار الرشاد، القاهرة.

ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى بيروت، لبنان.

ـ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، محمد خير الحلواني، دار القلم العربي بحلب.

ـ سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، دار إحياء التراث، ط١، ١٩٥٤م.

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن مؤمن، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ١٩٩٨م.

ـ شرح التحفة الورديّة في علم العربيّة، ابن الوردي، تحقيق صلاح رواي، دار الثقافة، القاهرة.

ـ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٠م.

ـ العربيّة وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث، حلمي خليل، دار المعرفة العالميّة، الإسكندريّة.

ـ عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربيّ، تأليف كيس فيرستنغ، ترجمة محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ٢٠٠٣م.

ـ في المصطلح النّحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، يحيى عبابنة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٤م.

ـ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٧٧م.

ـ كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي الفاروقي التهاوني، تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٣م.
ـ الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، أعدّه للطباعة عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
ـ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٨م.
ـ مدرسة البطرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٨م.
ـ مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.
ـ المستشرقون والمناهج اللغويّة، إسماعيل أحمد عمايرة، عمّان، دار حنين، ١٩٩٢.
ـ المصطلح اللغوي العربي إلى التوحيد والاستقرار، مصطفى الحيادرة، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.
ـ مصطفى جواد وجهوده اللغويّة، محمد البكاء، بغداد، دار الشؤون الثقافية.
ـ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.
ـ المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تقديم علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
ـ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٥م.
ـ مكانة الخليل بن أحمد في النّحو، جعفر نايف عبابنة، دار الفكر، عمان، ط١٩٨٤م.
ـ من قضايا المصطلح اللغوي، مصطفى حيادرة، إربد، دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٣م.
ـ نظرات في التراث العربي اللغوي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة، ط١.